

## وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٢ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها

للعام المالى ٢٠١٠

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠١١ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠١١/٩/٥

باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١٠ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٢/٥/٢١ ؛

**قرر:**

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها

عن العام المالى ٢٠١٠ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ

٣٢٢٣٠.٠٧,٧٦ ج (فقط ثلاثة ملايين ومائتان وثلاثة وعشرون ألفاً وسبعة جنيهاً

وستة وسبعون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معاً

مبلغ ٣٥٤٨١.٠١,٩٨ ج (فقط ثلاثة ملايين وخمسمائة وثمانية وأربعون ألفاً ومائة وواحد جنيه

وثمانية وتسعون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة المصروفات عن الإيرادات للغرفة والسوق معاً

مبلغ ٢٢, ٣٢٥.٩٤ ج (فقط ثلاثمائة وخمسة وعشرون ألفاً وأربعة وتسعون جنيهاً  
واثنان وعشرون قرشاً لا غير) خصمت من الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١٠/١٢/٣١  
مبلغ ٢٤, ١٤١٣٢٧٢٥ ج (فقط أربعة عشر مليوناً ومائة واثنان وثلاثون ألفاً وسبعمائة  
 وخمسة وعشرون جنيهاً وأربعة وعشرون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٢/٥/٢١

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

د/ حسين على أحمد عمران